

**Study of the impact of foreign direct investment
in the Iraqi tax system using the factorial analysis
(principal components)**

مجلة دراسات محاسبية ومالية
المجلد الثالث عشر العدد ٤٣
الفصل الثاني ٢٠١٨م

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
الباحث

أ.م. د تهاني مهدي عباس
ستار فياض عباس

المستخلص

النظام الضريبي شأنه شأن أي نظام آخر بوصفه مجموعة من العناصر والاجزاء التي تكمل بعضها البعض وتتربط معا وتتفاعل لتحقيق اهداف محددة، ويعد انعكاسا طبيعيا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، وعليه تكون اهداف السياسة الضريبية مصاغة بشكل ينسجم مع اهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام، مما يعني ان اي تغيير في السياسة الاقتصادية يؤثر بشكل واضح في تدابير السياسة المالية والسياسة الضريبية على وجه الخصوص.

تمحورت مشكلة البحث حول أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي، كما وقد هدف هذا البحث الى دراسة موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر وابرار الدور الذي يؤديه في تطوير وتحسين الواقع الاقتصادي ومعرفة ما يترتب على ذلك من انعكاسات وتأثيرات على النظام الضريبي العراقي بالاعتماد على الاداة الاحصائية المتمثلة بأسلوب التحليل العاملي لتفسير عوامل الاستثمار الاجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي، فضلا عن استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، لغرض الوقوف على اراء ومقترحات المختصين العاملين في مجالي الضرائب والاستثمار.

وتوصل البحث الى استنتاجات اهمها ما يتعلق بالاجراءات المتأتية عن الاصلاح الضريبي والتي يمكن من خلالها تكييف ومواءمة النظام الضريبي العراقي وبما ينسجم مع التوجهات الساعية الى جذب وتفعيل دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي. وقد اوصى البحث بتوجيه جزء من التدفقات الاستثمارية الوافدة الى العراق باتجاه الموارد الطبيعية غير المستغلة وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسية نظرا لما تمتلكه من امكانيات مادية وبشرية وتقنية هائلة، وتوجيه جزء من هذه الموارد في قطاعات البنى الارتكازية المهمة التي تسهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الاجنبية وتحسين المستوى المعاشي للأفراد.

Abstract

The tax system, like any other system, as a set of elements and parts that complement each other and are interrelated and interact to achieve specific goals, and is a natural reflection of the economic, social and political conditions prevailing in society, and therefore the objectives of tax policy formulated in line with the objectives of economic policy in general, which means that any change in economic policy clearly affects fiscal policy measures and fiscal policy in particular.

The problem of searching for the impact of foreign direct investment in the Iraqi tax system was focused on the study the of foreign direct investment and the role played in developing and improving the economic reality and its implications for the Iraqi tax system, based on the statistical tool, To explain the factors of foreign direct investment in the Iraqi tax system, as well as the use of the questionnaire as a tool to collect data, for the purpose of standing on the views and proposals of specialists working in the field of taxation and investment. The research reached conclusions, the most important of which is related to the procedures resulting from the tax reform, which can be adapted to the Iraqi tax system and in the line with the trends seeking to attract and activate the role of foreign direct investment in the Iraqi economy. The research recommended directing part of the inflows of investment into Iraq towards the untapped natural resources through multi-national companies because of its enormous material, human and technical potential, and directing part of these resources in the important infrastructure sectors that contribute to creating an attractive investment environment foreign investment. And improving the standard of living of individuals.

المقدمة

لقد حظي موضوع الاستثمار باهتمام كبير من قبل حكومة العراق خاصة بعد عام 2003، حيث تعد البرامج الاستثمارية سواء الحكومية منها او الاستثمارات الاجنبية المباشرة احدى ادوات السياسة الاقتصادية للدولة لأجل تسريع عملية النمو الاقتصادي وتحقيق الاهداف الاساس للدولة، اذ يعد الاستثمار بشقية المحلي والاجنبي محرك للطاقت الانتاجية الجديدة الى جانب الحفاظ على الطاقت القائمة، فزيادة الاستثمار تؤدي الى زيادة قدرة المجتمع على استغلال الموارد الاقتصادية غير المستغلة وزيادة قدرته على استخدام المهارت الفنية وتطبيق الفنون الانتاجية الحديثة وتحسين نوعية المنتجات وتقليل كلفة الانتاج للوصول الى درجة عالية من التنافس في الاسواق المحلية والعالمية.

ومن المؤكد ان هناك علاقة قوية ومتبادلة بين البناء الاقتصادي للدولة والبناء المالي لها، وهذا يعني ان التطور الاقتصادي له تأثير على تطوير بنية المالية العامة، كما ان اي تطور في البنية المالية للدولة يحدث آثاره الكبيرة على البناء الاقتصادي للدولة. ويعد النظام الضريبي احد ادوات السياسة الاقتصادية التي تسهم في تحقيق اهداف المجتمع سواء في الدول النامية او المتقدمة، ووسيلة من الوسائل التي يمكن من خلالها حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيتها، كما ان النظام الضريبي يعد انعكاساً للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في الدولة، مما يعني ان اي تغيير في النظام الاقتصادي سوف ينعكس بنفس الاتجاه على النظام الضريبي.

وقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، استعرض المبحث الاول والثاني الجانب النظري للبحث، المبحث الاول ضم الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر ويتناول مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر واهدافه ومحدداته، والمبحث الثاني تضمن مفهوم النظام الضريبي واركائه، اما المبحث الثالث يمثل الجانب التطبيقي وقد تضمن عرض نتائج الاستبيان وتحليلها، وقد اختتم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث.

مشكلة البحث: يتسم النظام الضريبي العراقي بالعديد من الخصائص من اهمها انخفاض الحصيلة الضريبية وكثرة الاعفاءات والتزويلات والسماحات فضلا عن اختلال الهيكل الضريبي وعدم الانسجام في التشريعات الضريبية والاعتماد على الضرائب النوعية، مما يعكس ضعف النظام الضريبي وعدم قدرته في تحقيق اهدافه. كما يعد النظام الضريبي انعكاسا للنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وهذا يعني ان أي تغيير في النظام الاقتصادي للدولة سوف يؤثر في نظامها الضريبي، فالاستثمارات الاجنبية المباشرة بوصفها واحدة من دعائم الاقتصاد، لها دور كبير في التأثير على مجمل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية خاصة اذا ما تم توظيفه بشكل علمي ومدروس، وهذا بالتأكيد سوف ينعكس على النظام الضريبي القائم.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان اهمية ودور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحسين الواقع الاقتصادي ومدى تأثيره في النظام الضريبي العراقي.

فرضيات البحث:

- 1- فرضية العدم: لا يوجد اثر معنوي للاستثمار الاجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي.
 - 2- الفرضية البديلة: يوجد اثر معنوي للاستثمار الاجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي.
- حدود البحث:** اقتصرت حدود البحث المكانية على الهيئة العامة للضرائب وهيئة استثمار بغداد.

المبحث الاول- الاستثمار الاجنبي المباشر

اولا- مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) Foreign Direct Investment

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر الصورة الأولى للاستثمار وأبسط أشكاله، لذلك إذا أطلق أسم الإستثمار مجردا دون تحديد فان المقصود به يكون الاستثمار المباشر، وهذا النوع من الاستثمار يكون الشكل المفضل للمستثمرين الاجانب الذين يستثمرون اموالهم في الخارج، كونه يتيح لهم السيطرة الفعلية على المشروعات الاستثمارية (غانم، 2011:61).

حيث يرى البعض ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتجسد في قيام المستثمر الاجنبي بأنشاء مشروع او توسيعه او الاشتراك في ادارته بأي وسيلة بهدف انشاء علاقات اقتصادية او استمرار بين صاحب المال والمشروع في احدى مجالات التنمية، أو هو تلك

العملية التي تقوم من خلالها منشأه ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الاصلي بقصد المشاركة الفعلية وممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات (بعداش، 2009: 458). وهناك العديد من التعريفات للاستثمار الاجنبي المباشر التي تناولتها المؤسسات والمنظمات المتخصصة او ذات علاقة بموضوع الاستثمار سنذكر بعضها منها:-

- صندوق النقد الدولي IMF: "هو الاستثمار الذي يتم للحصول على مصلحة مستمرة في مشروع يقوم بعمليات في إطار اقتصادي".

- منظمة التجارة العالمية (WTO): ترى ان الاستثمار الاجنبي المباشر يحدث عندما يملك مستثمر مقيم (البلد الام) اصلا انتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد ادارته (عبد الغفار، 2002: 14).

ومن خلال التعريف أفه الذكر، يتضح ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتميز بطابع مزدوج، الاول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الاجنبي في البلد المضيف، الثاني: ملكيته الكلية او الجزئية للمشروع (صالح، 1984: 65).

ثانيا- اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر

1- تحقيق النمو الاقتصادي وبما يزيد من الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم الدخل القومي.

2- دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

3- بناء وتطوير الهياكل الارتكازية للمجتمع بما يترك اثرا ايجابيا على الاداء الاقتصادي.

4- تحقيق قفزات نوعية في جميع القطاعات القابلة للنمو والتطور.

5- اجتماعيا فإن العملية الاستثمارية بما تعنيه من رفع لمستوى معدل الدخل الفردي تعمل على تقليل مساحات الفقر والحرمان وبالتالي تحول الناس الى الاهتمام بالقضايا الثقافية والفنية والرياضية.

ثالثا- محددات الاستثمارات الاجنبية المباشرة

يقصد بمحددات الاستثمار العوامل الاساسية التي يتوقف عليها القرار الاستثماري والتي تتمثل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الظروف السائدة في البلد والتي تمثل مناخ الاستثمار (العبيدي، 2012: 17).

1- المحددات الاقتصادية:-

أ- الاستقرار الاقتصادي: أن عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح التوجهات الحكومية اتجاه قضايا الاستثمار وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية يزعزع ثقة المستثمر في الاستثمار في اي نشاط اقتصادي وغير اقتصادي (مندور، 2010: 213)،

ب- حجم السوق واحتمالات النمو: يعكس حجم السوق حجم الطلب المعبر عنه بالكميات وبالقيم، فاحد دوافع الاستثمار هو وجود الطلب الكافي والقادر على تغطية التكاليف، وتحقيق ارباح مقبولة تضمن مردودية الاموال المستثمرة (شلغوم، 2012: 84)، فاذا كان حجم السوق كبير ونشط و واعد يملك كل امكانيات التوسع، فان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه املا في تحقيق اقصى عائد والعكس صحيح (كاكي، 2013: 70).

ج- درجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي: الانفتاح على العالم الخارجي يعني عدم وجود اية قيود على حركة التبادل التجاري او عناصر الانتاج وهو ما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، فالاستثمارات الاجنبية المباشرة تميل بطبيعتها الى الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي، ضمانا للعائد الكبير وتنفير من الاقتصاديات المغلقة، (كاكي، 2013: 72).

د- الضرائب والحوافز: تعد الضرائب من بين الأدوات المهمة للسياسة المالية، وفي مجال الاستثمار فأنها تؤدي دور الموجه للاستثمارات، لأنها تدخل في تكوين التكاليف الاستثمارية وتقلل من مستوى العوائد (شلغوم، مصادر سابق: 87)، وان نظام الحوافز المالية يتمثل بإعفاء او تخفيض العبء الضريبي على المستثمر او منحة اجازة ضريبية ولمدة محددة، وكذلك التخفيض او الاعفاء التام للعاملين من ضريبة الدخل او التسهيلات الضريبية على المشاريع التجارية والصناعية، كل هذه الاجراءات ستؤدي الى زيادة ايرادات المستثمر وتشجعه على الاستثمار (العبيدي، 2012: 62).

هـ- **البنية التحتية (الاساسية):** ان توافر البنى التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية وخاصة الانتاجية منها يعد من اهم العناصر المؤثرة على الاستثمار، والمقصود (آل شبيب، 2009:31).

2- المحددات السياسية

أ- **الاستقرار السياسي:** تتوقف عملية الاستثمار على مدى توافر الاستقرار السياسي والامن، اذ لا يمكن تصور انتقال رؤوس الاموال الى بيئة فاقدة لهذا الشرط حتى في ظل ارتفاع المردودية المتوقعة من عملية الاستثمار (شلغوم، مرجع سابق:82).

ب- **التوجه السياسي ومدى استقراره:** ويقصد به اتجاه الارادة السياسية في التعامل مع السوق الخارجي (نظام رأسمالي او اشتراكي) فالاستثمار الاجنبي يميل الى الاقتصاديات المفتوحة التي لا تضع القيود او العراقيل امام حركته على عكس ما هي في الدول الاشتراكية (مندور، مرجع سابق:74).

ج- **الاتفاقيات الأمنية الدولية:** تسهم الاتفاقيات الأمنية المتوازنة بين الدول على استقرار الوضع السياسي وتحسن البيئة الاستثمارية (العبيدي، 2012:64).

3- المحددات القانونية

أ- القوانين والأنظمة التي تنظم العلاقة بين المستثمر الاجنبي والبلد المضيف.

ب- تقوم بعض الدول بتشريع قوانين تحدد بموجبها شكل الملكية والادارة للمشروع الاستثماري وكذلك نسبة الايدي العاملة المحلية التي يستلزم تشغيلها (العبيدي، مرجع سابق:69).

ج- القوانين المتعلقة بكيفية حل المنازعات التي يمكن ان تنشأ بين المستثمرين الاجانب والجهات الحكومية، فكلما كانت هذه القوانين واضحة وعادلة كلما كانت عوامل مشجعة للمستثمر الاجنبي للاستثمار في هذا البلد (عبد المقصود، 2014:34).

4- المحددات الادارية

أ- الاجراءات الادارية التي تتبعها الدولة في تعاملها مع الاستثمار الاجنبي، فكلما كانت هذه الاجراءات الادارية مبسطة وواضحة، كلما كان ذلك مشجعا للمستثمر الاجنبي على استثمار امواله في هذا البلد، والعكس صحيح (عبد المقصود، 2014:34).

ب- الفساد الاداري والمالي وماله من تأثيرات سلبية كونه يسهم في زيادة التكاليف.

ج- الطابع البيروقراطي في الجهاز الاداري الحكومي وتعقيد الاجراءات والروتين في انجاز الاعمال (العبيدي، مرجع سابق:65).

المبحث الثاني- النظام الضريبي

اولا: مفهوم النظام الضريبي

قدمت العديد من التعاريف للنظام الضريبي منها ما ورد في الكتابات العربية او الأجنبية الا ان هناك شبه اتفاق حول مفهوم النظام الضريبي يتراوح بين مفهوم واسع ومفهوم ضيق. ووفقا للمفهوم الواسع فان النظام الضريبي هو " مجموعة العناصر الابدولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي اندماجها الى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع اقل تقدما او مجتمع نامي". وهذا التعريف يكاد ينطبق على كل الانظمة الضريبية في العالم بحيث نجد أن كل نظام ضريبي لا بد ان يحتوي على مبادئ سياسية وكذلك اقتصادية وطرق فنية تتماشى والنظام السياسي والاقتصادي للدولة، اما المفهوم الضيق للنظام الضريبي فيعني " مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع الى الربط والتحصيل (البطريق، 2003:79)، وهناك من يرى ان النظام الضريبي هو ذلك "النظام الذي يمثل اطارا عاما يضم هيكلا ضريبيا متجانسا يتفق والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في فترة زمنية معينة وضمن حدود دولة معينة يعلن عنه بصيغة تشريعية تعبر عن رغبة الدولة في تحقيق هيكل من الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال حقها في استخدام سلطتها المالية التي تمثل الوجه المالي للسلطة السياسية في فرض وجباية الضرائب" (كماش، 2010:3).

ثانيا- اركان النظام الضريبي

يقوم النظام الضريبي في اي بلد من البلدان على مجموعة من الركائز والاركان وهي:-

1- الهدف

النظام الضريبي في اي دولة يسعى لتحقيق اهداف محددة ومرسومة ممثلة بأهداف السياسة الضريبية التي تحددها الدولة وفق سياستها الاقتصادية، لذلك تختلف هذه الاهداف من وقت الى آخر ومن دولة الى اخرى.

2- الوسائل

يرتكز النظام الضريبي على مجموعة من الوسائل الضرورية لتحقيق اهدافه والتي تندرج ضمن عنصرين هما العنصر الفني والعنصر التنظيمي حيث يشكلان ما يعرف بالنظام الضريبي بمفهومه الضيق:

أ- العنصر الفني (الهيكل الضريبي)

يعرف الهيكل الضريبي على انه " بناء مكون من عدة صور فنية للضريبة ذات اوزان نسبية متقاربة او متباعدة، ويتحدد الوزن النسبي لضريبة معينة بنسبة حصيلتها الى الحصيلة الضريبية الكلية او بالأهمية النسبية لدورها في تحقيق اهداف المجتمع، وبالتالي تتمايز الهياكل الضريبية عن بعضها البعض (عثمان والعشماوي، مرجع سابق: 323)، هذا ويتجسد العنصر الفني في صياغة الاصول العلمية للضرائب المختلفة في اطار القانون الضريبي الذي يرتكز على سيادة الدولة في فرض الضرائب عن طريق التشريع الضريبي ومساهمة ممثلي الشعب في اقرارها من خلال البرلمان (عبد الحميد، 2014: 23).

ب- العنصر التنظيمي (الادارة الضريبية)

تعتبر الادارة الضريبية اداة تنفيذ النظام الضريبي، فهي ذلك الجهاز الفني والاداري المسؤول عن تنفيذ التشريع الضريبي وذلك من خلال فرض الضرائب وجبايتها (مبروكة، 2006: 22).

3- القانون الضريبي (التشريع الضريبي)

هو عبارة عن صياغة لمبادئ وقواعد السياسة الضريبية في شكل قوانين، ويجب ان تتم صياغة هذه القوانين بشكل يضمن تحقيق اهدافها كما يجب ان تكون القوانين الضريبية مرنة حتى تتكيف والظروف الاقتصادية للدولة، فصياغة القانون الضريبي تؤدي دورا رئيسا في نجاح او فشل اي نوع من انواع الضرائب، لذلك يجب ان يتوافر في صياغة القانون الضريبي الوضوح التام والبعد عن كافة النصوص التي تثير اللبس او الغموض فتترك الباب مفتوحا لتفسيرات واجتهادات عادة ما تؤدي الى كثرة الثغرات وارتفاع نسبة التهرب الضريبي (دراز وابو دوح، 2006: 217).

المبحث الثالث- الجانب التطبيقي

استخدم الباحث اسلوب تحليل متعدد المتغيرات بهدف التوصل الى تفسير منطقي لأثر ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي وتحليل العلاقة المتبادلة بينهما، حيث يعد التحليل متعدد المتغيرات طريقة للقياس الكمي لتصنيف الظواهر العلمية وابرار خصائصها وتحليل العلاقات المتبادلة بين الظواهر.

وقد اعتمد البحث في منهجيته على استمارة الاستبيان (الاستبانة) التي تم اعدادها بالاعتماد على الكتب والدراسات السابقة و آراء بعض المختصين بهذا الموضوع، وقد تم اعداد استمارتين توزعت على عينة الدراسة والمكونة من (90) فردا تم اختيارها بطريقة عشوائية بسيطة استهدفت مجموعة من المختصين وذوي الخبرة العلمية والعملية من مدرء الاقسام والشعب والوحدات والموظفين في هيئة استثمار بغداد والهيئة العامة للضرائب.

اولا- التحليل العملي:

يستخدم التحليل العملي لتقليص المتغيرات من مجموعة متغيرات حول مشكلة معينة من خلال مصفوفة الارتباط لنحصل على متغيرات مهمة وتكون هذه المتغيرات داخل عوامل مرتبة حسب اهمية كل عامل، ويجب ان تكون مصفوفة الارتباطات في التحليل العملي مصفوفة غير احادية، وهناك عدة طرق في التحليل قبل التدوير ومن اشهر هذه الطرق هي طريقة المركبات الرئيسية وبعد الحصول على الحل وعلى العوامل يتم تدوير العوامل والغرض من تدوير العوامل هو ان التباينات ستكون متمركزة حول العامل الاول لذا يتم تدوير حول العامل الاول فيتم بها اعادة ترتيب المتغيرات داخل كل عامل، وتم استخدام التحليل العملي لمعرفة المتغيرات المؤثرة في (الاستثمار الاجنبي المباشر)، وقد تم استخدام طريقة المركبات الرئيسية (Principal

دراسة اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي باستخدام التحليل العاملي (المركبات الرئيسية)

Eigen components) قبل التدوير والطريقة المتعامدة (Varimax) بعد التدوير، وسوف نعتمد على قيم الجذور المميزة (Eigen values) وكذلك (Scree plot) في تحديد عدد العوامل بحيث ستكون العوامل المقبولة التي تحصل على قيمة الجذر المميز اكبر من الواحد عدد صحيح، وللحكم على اهمية المتغيرات داخل العوامل تم استخدام التحميلات (نسب التشبع) الاكبر من (٠,٣٠).

ثانياً- المتغيرات التي تناولها البحث

1- متغيرات المحور الاول (الاستثمار الاجنبي المباشر)

جدول رقم (١) يبين المتغيرات التي تناولها المحور الاول

ت	رمز المتغير	المتغير
1	X ₁	يعد الاستثمار الاجنبي المباشر من اهم عناصر تكوين رأس المال وهو بمثابة المحرك والمحفز لعناصر الانتاج الأخرى ورفع كفاءتها الانتاجية والخدمية.
2	X ₂	للاستثمار الأجنبي تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية فيما لو تم توظيفه وإدارته بشكل علمي ومدروس.
3	X ₃	يسهم الاستثمار الاجنبي المباشر في توليد دخول وطاقات انتاجية وسلع وخدمات جديدة فضلاً عن تشغيل عاطلين عن العمل، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي وزيادة عدد الخاضعين للضريبة.
4	X ₄	اصدار التشريعات الضريبية الحديثة والمتضمنة حوافز واعفاءات تسهم بتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتهيئة المناخ المناسب لهذه الاستثمارات.
5	X ₅	من الاستراتيجيات المهمة لجذب الاستثمار الاجنبي هو توفير اطار تنظيمي مستقر وشفاف وتطبيق نظام ضريبي عادل وبسيط مع نسب ضريبية واطنة.
6	X ₆	الاستثمار الاجنبي يساهم في تحفيز الاستثمار المحلي مما يسهم في زيادة الناتج المحلي وزيادة الإيرادات الضريبية.
7	X ₇	إن سياسة الإصلاح والانفتاح نحو الخارج تشكل مقدمات اساس للاستثمار الاجنبي المباشر.
8	X ₈	من العوامل التي تحد من جذب الاستثمارات الاجنبية في العراق هي:
	x8-a	الافتقار الى الشفافية.
	x8-b	غياب نظام اتمته الاعمال الادارية.
	x8-c	شيوخ الفساد الاداري.
9	x8-d	عدم الكفاءة في تطبيق التشريعات الجاذبة للاستثمارات.
	X ₉	هناك مصلحة مشتركة بين المستثمر الاجنبي والبلد المضيف لأن كلاهما رابح من عملية الاستثمار.
10	X ₁₀	لم يسهم المناخ الاستثماري في العراق في تحفيز وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالمستوى المطلوب بسبب ضعف الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي.
11	X ₁₁	هناك فرص استثمارية كافية وواعدة في العديد من القطاعات الاقتصادية في العراق.
12	X ₁₂	أسهم الاستثمار الاجنبي المباشر في اصدار وتعديل العديد من التشريعات الضريبية لتناسب مع الانفتاح الاقتصادي للعراق والتوجه الى اقتصاد السوق.
13	X ₁₃	للاستثمارات الاجنبية المباشرة دور في تغيير اهداف النظام الضريبي وفقاً لمتطلبات وتوجهات السياسة الاقتصادية الجديدة.
14	X ₁₄	ان العراق بحاجة الى هذا النوع من الاستثمار ولا سيما ذي الملكية المشتركة منه وفي مشروعات انتاجية.

2- متغيرات المحور الثاني (النظام الضريبي العراقي)

جدول رقم (٢) يبين المتغيرات التي تناولها المحور الثاني

ت	رمز المتغير	المتغير
1	Y ₁	إن عملية جذب وتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة تتطلب نظام ضريبي حديث ومواكب للتطور الاقتصادي في العالم.
2	Y ₂	إن تقديم الاعفاءات الضريبية بشكل واسع ودون دراسة يعني التضحية بإيرادات مهمة وجعل الاقتصاد عرضة لتلاعب المستثمر الاجنبي.
3	Y ₃	التعديل المنكر في التشريع الضريبي يجعل من الصعب على المستثمرين فهم القوانين والالتزام بها.
4	Y ₄	هناك حاجة إلى تغييرات اساسية في النظام الضريبي الحالي لغرض تهيئة البيئة المناسبة للاستثمارات الاجنبية.
5	Y ₅	إن النظام الضريبي متواءم ومتوافق مع توجهات السياسة الاقتصادية وانفتاح السوق العراقية امام الأسواق الأخرى.
6	Y ₆	التشريعات الضريبية المتضمنة منح الاعفاءات للمستثمرين وتخفيض نسب الضرائب على الشركات والأشخاص شجعت الاستثمارات الاجنبية في العراق.
7	Y ₇	دور النظام الضريبي الحالي محدود في تحقيق اهدافه المالية والاقتصادية والاجتماعية.
8	Y ₈	إن النظام الضريبي المعتمد قد وصل الى حدود الطاقة الضريبية.
9	Y ₉	النظام الضريبي الحالي لا يؤثر سلباً على النشاط الاستثماري في البلد.
10	Y ₁₀	هناك ضرورة لتحديث النظام الضريبي بشكل دوري وفقاً للمستجدات الاقتصادية.
11	Y ₁₁	يعتمد النظام الضريبي في العراق على ضريبة الشركات بنسبة عالية.
12	Y ₁₂	يتصف النظام الضريبي بعدم المغالاة والافراط في فرض الضرائب واسعارها.
13	Y ₁₃	من اسباب تعقيد النظام الضريبي الحالي هو اعتماد النظام النوعي في فرض ضرائب الدخل (يعني ان كل دخل تفرض عليه ضريبة ويشكل بحد ذاته نظام ضريبي مستقل)، ولغرض تبسيطه يجب التحول الى النظام الموحد (الكلي)، حيث تفرض بموجب الضريبة على مصادر الدخل وينسب متصاعدة.
14	Y ₁₄	الادارة الضريبية الكفأ تسهم في تدعيم فعالية النظام الضريبي.

ثالثاً: نتائج التحليل العاملي:

1- نتائج التحليل الخاص بالاستثمار الاجنبي المباشر

في البداية تم اختبار (KMO and Bartlett's) للحكم على مدى كفاية العينة واختبار مصفوفة الارتباط هل هي مصفوفة احادية ام لا، حيث يشترط في التحليل العاملي بان مصفوفة الارتباطات لا تكون مصفوفة احادية حيث من الجدول التالي: جدول رقم (3) بين اختبار KMO and Bartlett's الخاص بالاستثمار الاجنبي المباشر

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.547
Approx. Chi-Square		249.634
Bartlett's Test of Sphericity	Df	136
	Sig.	.000

نلاحظ بان قيمة (Kaiser-Meyer) بلغت (0,55) وهي اكبر من قيمة الحد الادنى لهذا الاختبار والبالغة (0,50) وهذا يعني بإمكاننا الحكم بكفاية حجم العينة في هذا التحليل. اما بالنسبة الى اختبار بارتلت (لإثبات بان مصفوفة الارتباطات هي مصفوفة غير احادية) فيجب اختبار الفرضية التالية:

فرضية العدم : مصفوفة الارتباطات هي مصفوفة احادية

الفرضية البديلة: مصفوفة الارتباطات ليست مصفوفة احادية

ومن خلال قيمة بارتلت والبالغة (249,634) وبمستوى دلالة (0,000) وهو اصغر بكثير من مستوى المعنوية (0,05) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والقائلة بان مصفوفة الارتباطات ليست مصفوفة احادية.

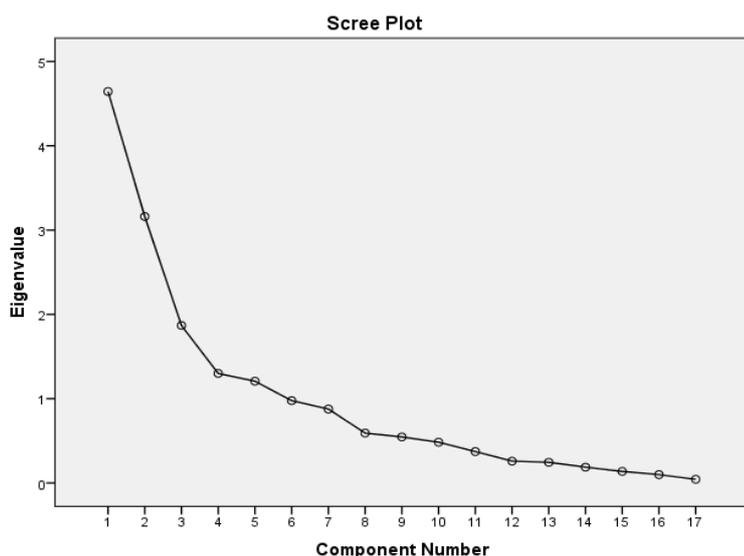
2- جدول التباين الكلي المفسر: من الجدول ادناه:

جدول رقم (4) التباين الكلي المفسر الخاص بالاستثمار الاجنبي المباشر

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	4.644	27.315	27.315	4.644	27.315	27.315	3.317	19.514	19.514
2	3.161	18.596	45.911	3.161	18.596	45.911	3.156	18.566	38.080
3	1.868	10.990	56.902	1.868	10.990	56.902	2.710	15.941	54.021
4	1.299	7.642	64.544	1.299	7.642	64.544	1.523	8.961	62.982
5	1.207	7.102	71.646	1.207	7.102	71.646	1.473	8.664	71.646
6	.977	5.744	77.390						
7	.877	5.159	82.549						
8	.592	3.480	86.029						
9	.546	3.214	89.243						
10	.483	2.844	92.087						
11	.372	2.191	94.278						
12	.259	1.526	95.804						
13	.246	1.445	97.249						
14	.188	1.104	98.353						
15	.137	.808	99.161						
16	.099	.583	99.744						
17	.043	.256	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.



الشكل رقم (1) قيم الجذور الكامنة لكل عامل

ومن خلال الشكل (1) والجدول (4) ظهرت خمسة عوامل موزعة عليها الفقرات الخاصة بالبحث وبنسبة (71,65%) وهي نسبة مقبولة حيث ان النسبة المتبقية والبالغة (28,35%) تعود لمتغيرات اخرى قد تكون متغيرات لم يأخذها الباحث بنظر الاعتبار وهي مهمة او قد تكون متغيرات غير مسيطر عليها، ومن ملاحظة التباينات لكل عامل قبل التدوير اختلفت عنها من بعد التدوير وخاصة العامل الاول حيث كانت نسبته قبل التدوير (27,315%) في حين بعد التدوير اصبحت نسبته (19,514%) وهذا الاختلاف يعني بان الفرق توزع على بقية العوامل

لبعد التدوير وبذلك نستطيع القول بان نتائج بعد التدوير كانت الافضل.

3- جدول مصفوفة المكونات: هنا سوف يتم عرض جدولين احدهما نتائج قبل التدوير والاخر نتائج بعد التدوير وسيكون عرض المتغيرات المهمة فقط والتي نسب تشعبها اكبر من (0,30) اي المتغيرات المؤثرة في الدراسة وحسب اهميتها في العامل ثم بعد ذلك تسمية هذه العوامل، وكانت النتائج كما يلي:

أ- نتائج قبل التدوير:

جدول (5) يبين نسب التشعب للمتغيرات قبل التدوير

	Component				
	1	2	3	4	5
X_10	.794				
X_5	.733		.334		
X_8_a	.640		-.472-		
X_7	.599			.312	
X_3	.569	.530	-.447-		
X_4	.547				-.367-
X_1	.537		.329		
X_9	.427	.728			
X_8_d	.537	-.715-			
X_8_b	.539	-.658-			
X_13		.584			
X_8_c	.372	-.583-	-.403-		
X_11		.540		.471	.496
X_12			.620	-.617-	
X_2	.543		.580		
X_14	.504	.387	-.368-	-.537-	
X_6	.481				.727

Extraction Method: Principal Component Analysis.

a. 5 components extracted.

من الجدول اعلاه والذي يبين نتائج قبل التدوير نلاحظ بان اغلب المتغيرات توزعت على العامل الاول والعامل الثاني وبقية العوامل توزعت بشكل مبعض على بقية العوامل حيث ظهرت في بعض العوامل متغير واحد او متغيرين في حين يجب ان يحتوي العامل على الاقل على ثلاثة متغيرات ليؤخذ كعامل مؤثر، لذا سوف نعتمد على نتائج بعد التدوير الذي توزعت على العوامل بشكل

افضل

جدول (6) يبين نسب التشبع للمتغيرات بعد التدوير

	Component				
	1	2	3	4	5
X_8_b	.847				
X_8_d	.813	.328			
X_8_c	.779				
X_2		.811			
X_10		.688	.396		
X_5	.496	.671			
X_7		.641			-.307-
X_1		.582			
X_4	.380	.477			-.407-
X_14			.880		
X_3		.303	.772		-.350-
X_9	-.321-		.735		
X_8_a	.534		.658		
X_11				.808	
X_6	.546			.631	
X_13	-.347-	.396		.519	
X_12					.865

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.

a. Rotation converged in 8 iterations.

من خلال الجدول اعلاه توزعت الفقرات على العوامل وحسب اهميتها وكما يلي:

١- المتغيرات وحسب اهميتها (٨_ب، ٨_د، ٨_ج، ٦) في العامل الاول وبنسبة تباين لهذا العامل (١٩,٥١٤%). بالنسبة لهذا العامل ركز على اهم المحددات التي تؤثر على تدفقات الاستثمارات الاجنبية الوافدة الى العراق، وهي (غياب نظام اتمته الاعمال الادارية، عدم الكفاءة في تطبيق التشريعات الجاذبة للاستثمارات، شيوع الفساد الاداري)، فضلا عن دور الاستثمارات الاجنبية في تحفيز الاستثمار المحلي وزيادة اليرادات الضريبية.

٢- المتغيرات وحسب اهميتها (٢، ١٠، ٥، ٧، ١، ٤) في العامل الثاني وبنسبة تباين لهذا العامل (١٨,٥٦٦%). ويعكس هذا العامل اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر وآثاره الايجابية في تحفيز الانتاج والتنمية الاقتصادية واهمية كلا من الحوافز الضريبية ومدى توافر نظام ضريبي بسيط وشفاف والعامل التنظيمي وسياسات الاصلاح في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

٣- المتغيرات وحسب اهميتها (١٤، ٣، ٩، ٨_أ) في العامل الثالث وبنسبة تباين لهذا العامل (١٥,٩٤١%). من خلال هذا العامل نلاحظ مدى حاجة العراق للاستثمارات الاجنبية المباشرة لدوره في تحسين الواقع الاقتصادي، كما نلاحظ ان لافتقار عامل الشفافية دور في الحد من جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

٤- المتغيرات وحسب اهميتها (١١، ٦، ١٣) في العامل الرابع وبنسبة تباين لهذا العامل (٨,٩٦١%). من خلال هذا العامل يتبين وجود فرص استثمارية في العديد من القطاعات الاقتصادية والتي يمكن ان تكون احد عناصر جذب الاستثمارات الاجنبية، كما يبين ان للاستثمار الاجنبي المباشر اثر في زيادة الناتج المحلي ويسهم في تغيير اهداف النظام الضريبي وفقا لتوجهات السياسة الاقتصادية الجديدة في العراق.

٥- ظهر متغير واحد في العامل الخامس وهو (١٢) وبنسبة تباين لهذا العامل (٨,٦٦٤%). هذا العامل يبين ان للاستثمار الاجنبي المباشر دور في اصدار وتعديل العديد من التشريعات الضريبية لتتناسب وتوجهات السياسة الاقتصادية الجديدة في العراق.

2- نتائج التحليل العاملي الخاص بالنظام الضريبي العراقي

في البداية تم اختبار (KMO and Bartlett's) للحكم على مدى كفاية العينة واختبار مصفوفة الارتباط هل هي مصفوفة احادية ام لا حيث يشترط في التحليل العاملي بان مصفوفة الارتباطات لا تكون مصفوفة احادية حيث من الجدول التالي:

جدول رقم (7) اختبار KMO and Bartlett's الخاص بالنظام الضريبي

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.580
Approx. Chi-Square		131.823
Bartlett's Test of Sphericity	Df	91
	Sig.	.003

نلاحظ بان قيمة (Kaiser-Meyer) بلغت (0,58) وهي اكبر من قيمة الحد الادنى لهذا الاختبار والبالغة (0,50) وهذا يعني بإمكاننا الحكم بكفاية حجم العينة في هذا التحليل. اما بالنسبة الى اختبار بارلت (لإثبات بان مصفوفة الارتباطات هي مصفوفة غير احادية) فيجب اختبار الفرضية الآتية:

فرضية العدم : مصفوفة الارتباطات هي مصفوفة أحادية

الفرضية البديلة: مصفوفة الارتباطات ليست مصفوفة احادية

ومن خلال قيمة بارلت والبالغة (131,823) وبمستوى دلالة (0,003) وهو اصغر بكثير من مستوى المعنوية (0,05) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والقائلة بان مصفوفة الارتباطات ليست مصفوفة احادية.

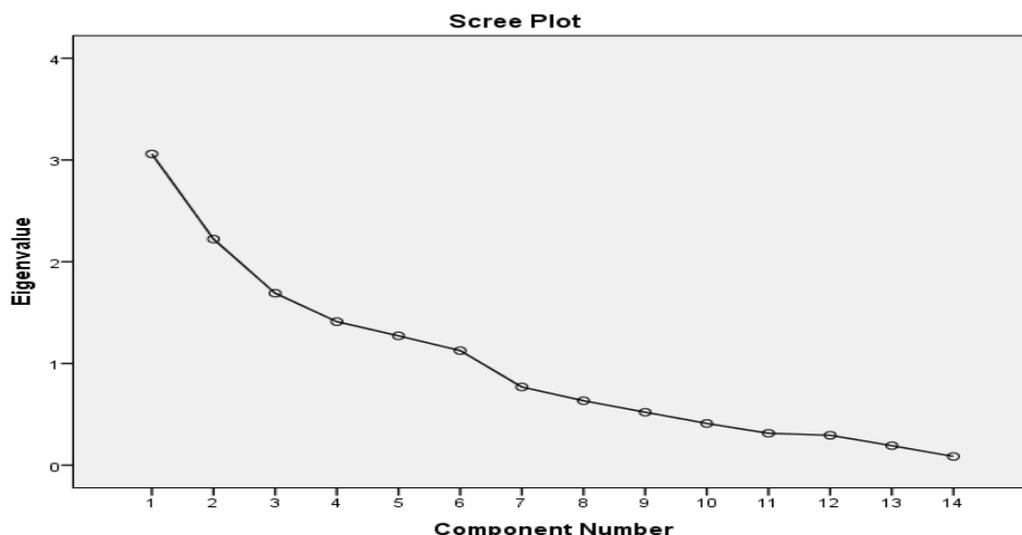
2- جدول التباين الكلي المفسر: من الجدول ادناه:

جدول رقم (8) التباين الكلي المفسر الخاص بالنظام الضريبي

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	3.060	21.854	21.854	3.060	21.854	21.854	2.581	18.432	18.432
2	2.223	15.877	37.731	2.223	15.877	37.731	1.946	13.897	32.330
3	1.690	12.074	49.805	1.690	12.074	49.805	1.807	12.907	45.236
4	1.411	10.078	59.883	1.411	10.078	59.883	1.625	11.605	56.841
5	1.272	9.083	68.966	1.272	9.083	68.966	1.419	10.134	66.975
6	1.126	8.045	77.010	1.126	8.045	77.010	1.405	10.035	77.010
7	.769	5.491	82.501						
8	.634	4.526	87.027						
9	.521	3.719	90.747						
10	.410	2.930	93.676						
11	.314	2.242	95.918						
12	.294	2.100	98.018						
13	.192	1.370	99.388						
14	.086	.612	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.



الشكل رقم (2) قيم الجذور الكامنة لكل عامل

ومن خلال الشكل والجدول اعلاه ظهرت ستة عوامل موزعة عليها الفقرات الخاصة بالبحث وبنسبة (77,01%) وهي نسبة مقبولة حيث ان النسبة المتبقية والبالغة (22,99%) تعود لمتغيرات اخرى قد تكون متغيرات لم يأخذها الباحث بنظر الاعتبار وهي مهمة أو قد تكون متغيرات غير المسيطر عليها، ومن ملاحظة التباينات لكل عامل قبل التدوير اختلفت عنها من بعد التدوير وخاصة العامل الأول حيث كانت نسبته قبل التدوير (21,854%) في حين بعد التدوير أصبحت نسبته (18,432%) وهذا الاختلاف يعني بأن الفرق توزع على بقية العوامل لبعد التدوير وبذلك نستطيع القول بان نتائج بعد التدوير كانت الأفضل.

3- جدول مصفوفة المكونات: هنا سوف يتم عرض جدولين احدهما نتائج قبل التدوير والاخر نتائج بعد التدوير وسيكون عرض المتغيرات المهمة فقط والتي نسب تشعبها اكبر من (0,30) اي المتغيرات المؤثرة في الدراسة وحسب اهميتها في العامل ثم بعد ذلك تسمية هذه العوامل، وكانت النتائج كما يأتي:

أ- نتائج قبل التدوير: جدول (9) يبين نسب التشعب للمتغيرات قبل التدوير

	Component					
	1	2	3	4	5	6
Y10	.693				.333	
Y1	.683			.377		
Y5	-.674-	.479				
Y6	-.637-	.503				
Y12	.632	.508				
Y4	.567		.494			.408
Y13		.642				-.501-
Y14		.613	-.566-			
Y2	.301	.589	.332		-.425-	
Y11			.734		.325	
Y8			-.501-		.418	
Y7		.427		-.755-		
Y3	.317			-.545-	.554	.347
y9	-.426-			.458	.496	.419

Extraction Method: Principal Component Analysis.

a. 6 components extracted.

من الجدول اعلاه والذي يبين نتائج قبل التدوير نلاحظ بان اغلب المتغيرات توزعت على العامل الأول والعامل الثاني وبقية العوامل توزعت بشكل مبعثر على بقية العوامل حيث ظهرت في بعض العوامل متغير واحد أو متغيرين في حين يجب ان يحتوي العامل على الأقل على ثلاثة متغيرات ليؤخذ كعامل مؤثر، لذا سوف نعتمد على نتائج بعد التدوير الذي توزعت على العوامل بشكل افضل.

جدول (10) يبين نسب التشبع للمتغيرات بعد التدوير

	Component					
	1	2	3	4	5	6
Y10	.796					
Y5	.771					
Y6	.749		.373			
Y1	.640	.392	.359			
Y4		.797				
Y2		.789				
Y12	.412	.484			.475	
y8		-.474-	.461		.316	
Y14			.860			
Y11			-.619-	.500		
Y13				.911		
Y3					.878	
Y7					.706	
Y9						-.476-
						.880

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.

a. Rotation converged in 12 iterations.

من خلال الجدول اعلاه توزعت الفقرات على العوامل وحسب اهميتها وكما يأتي:

١- المتغيرات وحسب أهميتها (١٠، ٥، ٦، ١) في العامل الأول وبنسبة تباين لهذا العامل (١٨,٤٣٢%). يسمى هذا العامل عادة بالعامل الرئيس، وهو يبين ضرورة تحديث النظام الضريبي وفقا للمستجدات الاقتصادية، وان النظام الضريبي الحالي لا يتعارض مع انفتاح السوق العراقية امام الاسواق الاخرى، وان الاعفاءات الضريبية ووجود نظام ضريبي حديث ومواكب للتطور الاقتصادي يسهمان في جذب وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر.

٢- المتغيرات وحسب أهميتها (٤، ٢، ١٢) في العامل الثاني وبنسبة تباين لهذا العامل (١٣,٨٩٧%). هذا العامل أكد على ضرورة وجود تغييرات اساسية في النظام الضريبي العراقي، كما إن الإعفاءات المقدمة وبشكل واسع يعني التضحية بإيرادات هامة، وان النظام الضريبي الحالي يتصف بعدم المغالاة في فرض الضرائب واسعارها.

٣- المتغيرات وحسب أهميتها (٨، ١٤) في العامل الثالث وبنسبة تباين لهذا العامل (١٢,٩٠٧%). هذا العامل يبين ان النظام الضريبي المعتمد قد وصل الى حدود الطاقة الضريبية، وان الادارة الضريبية الكفؤة تسهم في تدعيم فعالية النظام الضريبي.

٤- المتغيرات وحسب أهميتها (١١، ١٣) في العامل الرابع وبنسبة تباين لهذا العامل (١١,٦٠٥%). يعكس هذا العامل اهمية الضريبة على الشركات في هيكل النظام الضريبي العراقي، كما يؤكد على أهمية اعتماد النظام الموحد في فرض الضرائب على الدخل بدلا من النظام النوعي.

٥- المتغيرات وحسب أهميتها (٣، ٧) في العامل الخامس وبنسبة تباين لهذا العامل (١٠,١٣٤)، هذا العمل يبين ان التعديل المتكرر في التشريع الضريبي يسهم في تعقيد النظام الضريبي ويجعل من الصعب على المستثمرين فهم القوانين والالتزام بها.

٦- ظهر متغير واحد في العامل السادس وهو (٩) وبنسبة تباين لهذا العامل (١٠,٠٣٥%)، من خلال هذا العامل يتضح ان النظام الضريبي الحالي لا يؤثر سلبا على النشاط الاستثماري في البلد.

الاستنتاجات:

١- من خلال نتائج التحليل الاحصائي يتضح ان هناك دورا مهما للاستثمار الاجنبي المباشر في التأثير في واقع النظام الضريبي وذلك من خلال التأثير في مكوناته، فالعامل الاول من المحور الاول قد ركز على دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في زيادة

الحصيلة الضريبية من خلال تحفيز الاستثمارات المحلية، اما العاملين الرابع والخامس فد ركزا على دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تغيير اهداف النظام الضريبي واصدار العديد من التشريعات الضريبية وفقا لتوجهات السياسة الاقتصادية الجديدة في العراق.

2- نلاحظ ان العامل الثاني من المحور الاول ركز على اهمية ودور الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة الناتج المحلي فضلا عن دوره في تحفيز عناصر الانتاج الاخرى ورفع كفاءتها الانتاجية والخدمية، وهذا بالتأكيد سوف ينعكس في زيادة فاعلية النظام الضريبي في تحقيق اهدافه.

3- ركز العامل الاول من المحور الثاني على ضرورة تحديث النظام الضريبي وفقا للمستجدات الاقتصادية، كما بين ان النظام الضريبي الحالي لا يتعارض مع انفتاح السوق العراقية امام الاسواق الاخرى، وان الاعفاءات الضريبية ووجود نظام ضريبي حديث ومواكب للتطور الاقتصادي يسهمان في جذب وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر.

4- تعد القوانين والتشريعات التي تتضمن الاعفاءات الضريبية والمزايا والضمانات المقدمة عنصرا مهما لتحسين بيئة الاستثمار، الا ان الاستقرار السياسي يبقى له التأثير الاكبر ويعتبر المحدد الرئيسي لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

التوصيات:

1- لغرض تبسيط النظام الضريبي الحالي وزيادة فاعليته في تحقيق اهدافه، اعتماد نظام الضرائب الموحدة، فهذه الضرائب موحدة في احكامها وفي اجراءاتها وفي اسعارها التصاعدية يحكمها وينظمها تشريع واحد لا غموض فيه، يقدم المكلف بشأنها اقرارا واحدا لجهة واحدة يتضمن كل ما حققه من دخل خلال السنة الضريبية، مما يعني خفض تكاليف الجباية وزيادة حصيلتها الضريبية، فضلا عن تحقيقها لمبدأ العدالة الضريبية فهي تفرض بطريقة تصاعدية على مجموع الدخل بعد خصم مبالغ معينة لمراعاة الظروف الشخصية للمكلف، وليس على طبيعة او مصدر الدخل وبما يتفق مع المقدرة التكلفة للمول.

2- ضرورة القيام بمجموعة من الاجراءات والتعديلات التي يمكن من خلالها تكييف النظام الضريبي الحالي وبما يتلاءم مع التوجهات والتطورات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي، هذا من جهة ومن جهة اخرى بما يسهم في تحسين اداءه وزيادة فاعليته.

3- ضرورة تفعيل الهيئات الرقابية في مؤسسات الدولة لممارسة دورها في محاربة ظاهرة الفساد الاداري والمالي والحد منها، كون ان هذه الظاهرة تعد من اهم المحددات التي تحد من جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

4- اعتماد نظام ضريبي عادل وواضح وشفاف غير معقد ومستقر، من خلال تعديل واصدار مجموعة من التشريعات التي تسهم بخلق بيئة مستقرة وآمنة لمزاولة المستثمر الاجنبي لنشاطاته.

5- توجيه جزء من التدفقات الاستثمارية الوافدة الى العراق باتجاه الموارد الطبيعية غير المستغلة وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسية نظرا لما تمتلكه من امكانيات مادية وبشرية وتقنية هائلة، وتوجيه جزء من هذه الموارد في قطاعات البنى الارتكازية المهمة التي تسهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الاجنبية وتحسين المستوى المعاشي للأفراد.

المصادر:

اولا- الكتب العربية:

- (١) البطريق، يونس احمد، (2003)، الطبعة الاولى، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- (٢) دراز، حامد عبد المجيد، وحجازي، المرسي السيد، (1990)، النظم الضريبية، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، بيروت.
- (٣) دراز، حامد عبد المجيد، وابو دوح، محمد عمر، (2006)، مبادئ المالية العامة، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- (٤) شلغوم، عميروش محند، (2012)، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت.

- ٥) العبيدي، فاضل محمد، (2012)، البيئة الاستثمارية، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان.
- ٦) عثمان، سعيد عبد العزيز، والعشماوي، شكري رجب، (2007)، اقتصاديات الضرائب (سياسات، نظم، قضايا معاصرة)، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- ٧) غانم، محمد، (2011)، الاستثمار في الاقتصاد السياسي والاسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
- ٨) مندور، عصام عمر، (2010)، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.
- ٩) كاكبي، عبد الكريم، (2013)، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الاولى، مطبعة حسن العصرية، بيروت.
- ١٠) عبد المقصود، نزيه، (2014)، محددات و ضمانات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
- ١١) آل شبيب، دريد كامل، (2009)، الاستثمار والتحليل الاستثماري، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية، عمان.
- ١٢) جودة، محفوظ، (2008)، التحليل العاملي باستخدام الـ SPSS، الطبعة الاولى، مكتبة السنهوري، بغداد.

ثانياً - الرسائل والاطارح:

- ١) صالح، فاضل حمه، (1984)، المشروعات المشتركة وفقاً لقوانين الاستثمار، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس.
- ٢) كماش، كريم سالم، (2010)، مستقبل النظام الضريبي في ظل التحول الى اقتصاد السوق، اطروحة دكتوراه فلسفة اقتصاد (دراسات مستقبلية)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
- ٣) مبروكة، حجار، (2006)، اثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة.